# الفصل الثالث

## ماذا يعني الأمن القومي لمصر؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال الحيوي يجب تعريف الأمن بشكل عام أولا يقول هنري كيسنجر – مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق وأشهر مَن تولي هذا المنصب الاستراتيجي في البيت الأبيض – إن «الأمن القومي هو أي تصرفات يسعي المجتمع عن طريقها إلي حفظ حقه في البقاء ويري كثير من الخبراء أن فهم الأمن علي أنه موضوع الدفاع العسكري داخليا وخارجيا هو أمر سطحي وضيق، لأن الأمن العسكري مفهوم ضيق لمسألة الأمن الكبري، فهناك الكثير من الجوانب غير العسكرية المرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة الأمن القومي ومنها مسألة الأمن الغذائي والاقتصادي، ومسألة المياه علي رأس تلك الجوانب.

وهنا نأتي إلي لُب الموضوع أو مربط الفرس كما يقولون وهو أن الأمن القومي هو حفظ الحق في البقاء فضلا عن الارتباط الوثيق بين

الأمن القومي والأمن المائي والغذائي وبما أنه لا بقاء ولا حياة لمصر والمصريين إلا بضمان التدفق الدائم وغير المنقوص لحصتنا التاريخية في مياه النهر، بل محاولة زيادتها بشتي السبل الممكنة نظرا لتزايد احتياجاتنا من المياه سواء لاستخدامها في الزراعة أو في الأغراض الحياتية والاقتصادية الأخري، تصبح مهمة حماية مياه النيل والدفاع عنها جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي، ومعركة حياة أو موت.

تبلغ حصة مصر من مياه النهر ٥ و٥٥ مليار متر مكعب سنويا وحصة السودان تبلغ ٥ و١٨ مليار متر مكعب سنويا وتجدر الإشارة إلي أن حصة مصر والسودان من إيراد النهر تم تحديدهما بناءاً علي اتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩ والاتفاقية الأخيرة تم توقيعها عندما كان عدد سكان مصر ٢٠ مليون نسمه.. وذلك يعني أننا نحتاج الآن إلي أربعة أمثال هذه الحصة لأن عدد سكان مصر صار ٨٠ مليونا أي أربعة أمثال عام ١٩٥٩ولابد أن الأشقاء في السودان يحتاجون بالمثل إلي مضاعفة نصيبهم من مياه النهر وتلك نقطة جوهرية في غاية الأهمية يجب أن تنطلق منها كل جهودنا المستقبلية لإدارة موارد النهر مع الأشقاء في دول حوض النيل في إطار استراتيجية شاملة متكاملة تُلقي بأخطاء ومرارات الماضي خلف ظهرها وتبدأ صفحة جديدة تقوم فيها العلاقات علي المصالح المشتركة دون أي محاولة للابتزاز أو لي الأذرع أو فرض شروط مسبقة..

ويتعين وضع الاستراتيجية الجديدة بالتنسيق التام بين مصر والسودان أولا ثم بالتفاهم مع دول الحوض الأخري.. وفيما يتعلق بالسودان علينا أن نضع في الاعتبار مسألتين حيويتين.. الأولي أن السودان هو بوابة مصر ومدخلها الطبيعي إلي أفريقيا بحكم الجغرافيا والتاريخ وهو امتداد مصر الطبيعي وجزء لا يتجزأ من أمنها القومي وعند التواصل مع الأشقاء في جنوب الوادي يجب الحرص علي أن تكون جميع مكونات المشهد السوداني وأطيافه السياسية في الصورة (حكومة الجنوب والمعارضة الشمالية بالذات) والثانية أن السودان ليس دولة مصب فقط كما يحاول البعض تصويره، ولكنه دولة منبع أيضا لأن كميات كبيرة من إيراد النهر تأتي من الأمطار الغزيرة التي تهطل علي الأراضي السودانية الشاسعة وذلك يؤكد محورية ومركزية وصعوبة الرقم السوداني في معادلة إدارة موارد النهر وهنا يجب أن نتنبه إلي متغير جوهري سيطرأ علي خريطة حوض النيل إذا قامت دولة مستقلة جديدة في جنوب السودان، وهو احتمال وارد بقوة، بل شبه مؤكد لأن الولايات المتحدة لا تفوت أي فرصة لتأكيد تأييدها الصريح لقيام دولة مستقلة في جنوب السودان دون انتظار نتيجة استفتاء تقرير المصير بما يعنيه ذلك من مصادرة لإرادة الجنوبيين وعدم احترام قواعد الديمقراطية التي تصدع واشنطن رءوسنا بها ليل نهار وكانت الإدارة الأمريكية قد أصرت بوقاحة وفجاجة علي إبعاد مصر عن ملف المفاوضات السودانية بين الشمال والجنوب والتي انتهت باتفاقية نيفاشا في كينيا عام ٢٠٠٥، وللأسف

الشديد رضخت حكومة الحزب الوطني لهذه الضغوط وانسحبت في خزي نزولا علي إرادة وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك الحين مادلين أولبرايت يعني ذلك أن دولة جديدة ستولد في حوض النيل وستطالب قطعا بإعادة توزيع مياه النهر وهنا تأتي أهمية التنسيق والتعاون مع الأشقاء في جنوب السودان

ولكن تبقي إثيوبيا هي الرقم الأصعب في هذا الملف وترجع أهمية الموقف الإثيوبي ليس فقط لأن ٨٥ % من مياه النيل تأتي من الأراضي الإثيوبية، لكن أيضا لأن أديس أبابا تقود مع أوغندا المعسكر المتشدد المطالب بإعادة تقسيم حصص مياه النيل بشكل عادل وإنهاء ما تسميه احتكار المصريين للنهر وهناك الكثير من التصريحات العصبية والمُستفزَة أحيانا التي تصدر عن كبار المسئولين في أديس أبابا لكنها لا تصل إلي حد القطيعة وإغلاق الباب أمام المفاوضات بل إن وزير الموارد المائية الإثيوبي أسفاو دينجامو كان يصر في آخر تصريحات صدرت عنه علي الإشارة إلي المصريين والسودانيين بوصف «الأشقاء في مصر والسودان» وكان ذلك قبل إعلان إنسحاب الخرطوم من مبادرة حوض النيل وهو موقف لا أعرف مدي تأثيره علي المبادرة وما إذا كان هذا الانسحاب قد تم بالتنسيق مع الجانب المصري أو أننا فوجئنا به، كما هي العادة، أو هو، كما ذهب بعض المحللين، رداً علي ما وصف بأنه تدخل مصري في شئون الجنوب السوداني المهم هو أن الموقف

الإثيوبي الذي أبقي علي شعرة معاوية وترك الباب مواربا للمزيد من الحوار والأخذ والرد يمكن أن يكون نقطة انطلاق جديدة في هذا الملف الشائك.وهنا ينبغي قراءة الخريطة الإثيوبية جيداً واستخدام كل عناصر قوة مصر الناعمة بل والخشنة إذا تطلب الأمر ومن حسن الحظ أن لدينا الكثير من الأوراق التي يمكن اللجوء إليها في التعامل مع الجانب الإثيوبي فمن المعروف أن ٤٠ % من الشعب الإثيوبي، الذي يبلغ تعداده أكثر من ٧٠ مليون نسمة، مسيحيون تابعون للكنيسة الأرثوذكسية المرتبطة روحانيا بالكنيسة القبطية المصرية. بل كانت الكنيسة الإثيوبية تابعة للكنيسة المصرية حتي استقلت في منتصف السبعينيات ولكن لا يزال لكنيستنا نفوذ روحي علي كنيسة إثيوبيا حيث يتعين مباركة بابا الكنيسة القبطية لرأس الكنيسة الإثيوبية كما أن للكنائس والأديرة المصرية وخاصة الدير المحرق في جبل قسقام بالقوصية في أسيوط ،مكانة وقدسية عالية لدي شعب الكنيسة الإثيوبية ويمكن استثمار هذا الرصيد الديني والروحي في تعزيز العلاقة مع الشعب الأثيوبي لتكتسب أبعادا أخري تتجاوز روابط الجغرافيا وملف مياه النيل أيضا هناك ٤٠ % من أبناء إثيوبيا مسلمون من عرقية الأورومو الذين يمكن للأزهر أن يلعب دورا مهما في التقريب بينهم وبين الشعب المصري عن طريق إرسال البعثات والوعاظ واستقبال أبنائهم للدراسة في المعاهد والكليات الأزهرية.وهو الدور الذي يمكن أن يلعبه الأزهر في بقية دول حوض النيل وخاصة مع مسلمي أوغندا وتنزانيا وهذا المدخل

الثقافي الذي يعتمد علي قوة مصر الناعمة يجب أن يستفيد من جهود كل الخبراء بالشئون الأفريقية ونشطاء المجتمع المدني

وللدبلوماسية دور أساسي في نجاح أي استراتيجية لأي دولة ومن نافلة القول التأكيد علي ضرورة حسن اختيار موفدينا إلي الدول الأفريقية عموماً، ودول حوض النيل علي وجه الخصوص وأرجو أن نتوقف عن إرسال المغضوب عليهم وغير المؤهلين إلي سفاراتنا في العواصم الأفريقية، مع التركيز علي الملحقين الإعلاميين والثقافيين والشروع في افتتاح مراكز ثقافية مؤهلة جيدا في هذه الدول تتحرر من الروتين الحكومي حتي تنجح في إرساء علاقات عميقة ودائمة بيننا وبين شعوب القارة.. فضلا عن تقديم المساعدات في مجالات الزراعة والري والاقتصاد والتعليم والصحة والتدريب.

ومن أهم النقاط التي ينبغي أن تركز عليها استراتيجيتنا الجديدة في العلاقات مع دول المنبع، التعاون المشترك في إدارة وتعظيم موارد النهر ووضع الخطط والمشروعات التي من شأنها تقليل الفاقد من إيراده علي أن تتحمل مصر والدول والهيئات المانحة معظم أو كل تكاليف هذه الخطط والمشروعات والمعروف أن إجمالي إيراد حوض النيل يبلغ نحو ١٦٦٠ مليار متر مكعب سنوياً ولا يستغل منه سوي ما يتراوح بين ٣ و٥ % فقط هي إجمالي كمية المياه التي يحملها النهر وهذه الكمية الضئيلة تستخدم معظمها مصر والسودان، لأن مصر تعتمد اعتماداً

كاملاً علي مياه النيل تقريبا، بينما يعتمد السودان عليها إلي حد كبير حيث لديه كميات كبيرة من الأمطار. ويجمع كل خبراء المياه علي أنه لو تم إنقاذ ولو حتي نصف هذا الفاقد وتوزيعه علي الدول المتشاطئة فإن نصيب كل دولة سيكفي احتياجاتها الحاضرة والمستقبلية ويزيد ومن المشروعات التي يمكن أن نبدأ بها مرحلة جديدة من التعاون المشترك مع دول المنابع، تلك التي تتعلق بالزراعة والري ومشروعات توليد الكهرباء من الطاقة المائية وهناك الكثير من الأفكار التي يمكن مناقشتها ومنها علي سبيل المثال توجيه رءوس الأموال المصرية والعربية للاستثمار في مشروعات الزراعة والإنتاج الحيواني وتوليد الكهرباء من خلال إقامة سدود لا تعوق تدفق مياه النهر إلي مصر والسودان، وهو ما سيؤمن حاجات دول حوض النيل جميعها من المواد الغذائية واللحوم والطاقة النظيفة والرخيصة ويمكن لمصر أن تبادر بإنشاء أكاديمية حوض النيل لتكنولوجيا الري والهيدروليكا ويكون مقرها في رشيد أو رأس البر عند نهاية رحلة النيل والتقائه بالبحر الأبيض وسيكون طلاب هذه الأكاديمية بطبيعة الحال من دول الحوض الذين يتلقون منحاً دراسية تقدمها مصر أيضا يمكننا التفكير في إقامة معسكر صيفي سنوي لشباب دول الحوض يتم تنظيمه في رشيد أو رأس البر أيضا فعندما يجيء الشباب الذين سيتولون المسئولية في بلادهم يوما ما إلي نقطة نهاية رحلة النهر ويختلطون ويتواصلون مع أقرانهم من المصريين، سيشعرون بأن نهرهم صنع حضارة عظيمة يجب أن يحافظوا

عليها ولن يخرج علينا أحدهم فيما بعد ليكرر ما ردده رئيس الوزراء الأثيوبي مليس زيناوي عندما قال: «إن المشكلة أن الأخوة المصريين يعتقدون أن نهر النيل ملكهم وحدهم، ولا حق لأحد غيرهم فيه» والواقع المؤسف أنه محق فيما يقول إلي حد كبير لأننا لم نتعلم في المدارس والجامعات والحياة شيئا يُذكر عن دول حوض النيل وشعوبها أو حتي عن النهر نفسه وغني عن القول إنه مما يؤكد الحاجة المُلِحة إلي هذه الخطط والمشروعات والأفكار والمبادرات عنصر مهم آخر هو التغيرات المناخية التي تهدد بالجفاف والتصحر للقارة الأفريقية وعلي رأسها دول حوض النيل..

كما أن القوي الأجنبية التي بدأت اللعب في المجال الحيوي للأمن القومي المصري والعربي بالعبث في منابع النيل ومحاولة تخريب علاقاتنا مع شعوب دول الحوض وبعيدا عن نظرية المؤامرة يجب الاعتراف بأن القوي المعادية لم تذهب إلي هناك إلا لملء فراغ تركناه طائعين وبالتحديد منذ أوائل الثمانينيات بعد توقيع معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني، وهي التحول الاستراتيجي الكبير الذي عرض أمن مصر القومي للخطر وأدي إلي تآكل دور مصر ونفوذها الإقليمي والدولي.. فقد أعلنا بسذاجة لا تخلو من العته أن أكتوبر هي آخر الحروب، وسلمنا بأيدينا كل أوراق صراع وجود لم ينته بعد أي عدونا الرئيسي وحليفه الاستراتيجي وليتهما احترما قرارنا بإلقاء السلاح

والانسحاب من التاريخ والجغرافيا، بل شرعا في شن حرب سرية للوقيعة بيننا وبين الأشقاء في حوض النيل بلغت أوجها بل وخرجت إلي العلن مع تولي حكومة يمينية متطرفة الحكم في إسرائيل برئاسة الإرهابي «نتنياهو» وعضوية المجرم «ليبرمان» الذي كشف عن محورية نهر النيل ومشروعاته في المخططات الصهيونية للسيطرة علي المنطقة.فقد هدد بوقاحة بقصف السد العالي وزار أهم وأكبر دول حوض النيل مؤخرا ووقع اتفاقيات معها لمساعدتها في مجالات إدارة المياه» وواقع الأمر أن إسرائيل تسعي منذ عهد بعيد للهيمنة علي القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبري، ونجحت مع أمريكا في اختراق دوائر صنع القرار في إثيوبيا وأوغندا والكونغو ورواندا وبوروندي.وفي ظل هذا الاختراق الأمريكي الإسرائيلي ظهرت العديد من المخططات المعادية لمصر ومنها مخطط قديم يقضي بالعمل علي تحويل مجري النيل داخل الأراضي الإثيوبية وأجري المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي بالفعل دراسات خاصة بهذا المشروع، ورغم أنه لم يُنفذ فإنه لا يزال فكرة قائمة وهناك كذلك عدد من الدراسات الجاهزة لإقامة سدود علي النيل بإثيوبيا بتمويل من البنك الدولي من شأنها أن تؤثر في حصة مصر من المياه بنسبة ٢٠% سنويا، بل وصل الأمر إلي التفكير في خطة تقضي بتحويل كل مصادر المياه في تلك المنطقة لتصب في البحيرات العظمي وسط القارة كخزان عملاق للمياه، ثم بيع هذه المياه لمن يريد كالبترول تماما، ويمكن كذلك تعبئتها في براميل تحملها السفن أو عن طريق أنابيب

لبيعها لدول خارج القارة. ونجح اللاعبون الأجانب في إقناع الأشقاء في دول حوض النيل بأن المياه ثروة طبيعية كالبترول ويجب بيعها للعرب كما يبيعون لهم البترول بأسعار باهظة

وليس سرا أن المطامع الإسرائيلية في مياه النيل قديمة قدم المشروع الصهيوني نفسه فقد تقدم الصهاينة في بداية القرن الماضي بمشروع إلي اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر لنقل مياه النيل إلي إسرائيل إلا أن ذلك المشروع تم رفضه في حينه وفي عام ١٩٧٤، وضع المهندس الإسرائيلي «إليشع كيلي» مشروعا لجلب المياه لإسرائيل من الدول المجاورة علي أساس أن إسرائيل ستعاني من مشكلة مياه في المستقبل..

ولكن يتعين التأكيد أن إسرائيل وغيرها لهم مصالح يحققونها بالطريقة التي تلائمهم، وعلينا أن نعرف مصالحنا ونسعي لتحقيقها بكل وسائل القوة الناعمة والخشنة وعلينا أيضا أن نعرف العدو من الصديق ونحذر جميع اللاعبين الأجانب في حوض النيل من أن الأمن المائي جزء لا يتجزأ من أمننا القومي بل هو جوهر هذا الأمن، وعليه فهو خط أحمر محظور الاقتراب منه هذه الرسالة التي يجب ألا تخلو من تهديد ووعيد يتعين أن تصل واضحة وقوية لكل من يحاول الإضرار بمصالحنا بحسن نية أو بسوء نية ونعني بهؤلاء إسرائيل وأمريكا والصين والهند ودول الاتحاد الأوروبي.. وبما أن الصين هي المستثمر الأول والأهم في

إثيوبيا ودول المنابع حاليا وبالذات في مشروعات السدود التي رفضت الهيئات الدولية تمويلها إلا بموافقة جميع دول الحوض) فينبغي تحذيرها بقوة والتلويح بأن دفاعنا عن حقنا في البقاء يمكن أن يصل إلي حد إمكانية الاعتراف بتايوان (الصين الوطنية سابقا) ،بل ودفع الدول العربية والإسلامية إلي اتخاذ هذه الخطوة باعتبار أن أمن مصر والسودان المائي جزء من الأمن القومي العربي.وإضافة إلي المبادرة لمد يد المساعدة والتعاون للأشقاء في حوض النهر، فإنه يجب التحرك علي المستوي الإقليمي والقاري والدولي في إطار حملة علاقات عامة تؤكد حقوق مصر والسودان التاريخية في مياه النهر بل وتطالب بزيادة حصتهما السنوية طالما أننا نتحدث عن القسمة العادلة لمياه النهر فالقسمة العادلة لا يمكن أن تعني أن يموت المصريون والسودانيون عطشا من أجل مشروعات تمنع المياه عنهم وتحتمل النجاح والفشل وهنا يجب رفع الأمر إلي المنظمات الإقليمية والدولية، إذا فشلت المحاولات الودية ومبادرات التقارب والتعاون ،وأصرت دول المنبع علي اتخاذ خطوات أحادية الجانب وعدائية يمكن أن تلحق الضرر بحصة مصر والسودان من مياه النيل فالجامعة العربية لها دور كبير وأصيل في هذا الملف الذي تتوقف عليه حياة مصر والسودان والاتحاد الأفريقي معنٍ بهذا الأمر لأن جميع أطراف القضية أعضاء فيه، وهناك اتفاقيات موقعة يعترف فيها الأعضاء بالحدود التي وضعها المستعمرون

الأوروبيون وكذلك اتفاقيات المياه المرتبطة بهذه الحدود والتي يعني التنكر لها عدم الاعتراف بالحدود القائمة.

وفيما يتعلق بالاتحاد الأفريقي يجب أن نعترف بأننا أهملنا حضور اجتماعات القمة الخاصة به منذ فترة طويلة وسمحنا للعلاقات بيننا وبين أعضاء بارزين فيه مثل الجزائر وجنوب أفريقيا بأن تتدهور أو تفتر في أحسن الأحوال، لأسباب تافهة وغير مفهومة وهناك دور كذلك للأمم المتحدة لأن المسألة تتعلق بالقانون الدولي الذي يؤيد تماما حقوق مصر والسودان وهناك أيضا منظمة اليونسكو المعنية بالدفاع عن التراث الإنساني وبالتإلي عن حماية أعظم حضارة عرفتها الإنسانية والتي يرجع الفضل الأول فيها إلي مياه النيل إلي جانب إبداعات المصريين وعليه فإن أي عدوان علي حق مصر والسودان في مياه النهر يجب أن ينظر إليه علي أنه حرب إبادة وجريمة ضد الإنسانية جمعاء.

غير أن الأهم من كل ما سبق هو أن الحقوق الدولية، وحتي الراسخة منها والمعترف بشرعيتها، لا قيمة لها إذا لم تكن وراءها قوة تحميها ( ولنا في حقوق الفلسطينيين والعرب الضائعة مثل وعبرة) وعليه فإنه ليس من المعقول أو المقبول أن تظل مصر غائبة أو غير فاعلة في محيطها بل يجب أن تستيقظ علي الفور وتنفض عن نفسها غبار نحو ثلاثة عقود من الضعف والهوان والاستسلام لأعداء الداخل والخارج وتستعيد نفوذها ودورها بقوة علي الصعيدين الإقليمي والدولي ففي

الداخل، سكتنا طويلا عن زواج محرم بين السلطة والمال مما فتح الباب واسعا أمام نهب البلد وتبديد أصوله وثروته القومية من جانب عصبة من بارونات الفساد الجدد الذين لا يقيمون أي وزن لأرض أو عرض أو أمن قومي وأدي إلي ضعضعة الدولة وهو ما انعكس سلبا علي دور مصر وحجمها في الإقليم صارت مصر الحاضرة بحجمها الكبير غائبة أو مغيبة عن رسم سياسات المنطقة والتأثير فيها، بل إنها باتت رجل المنطقة المريض المتداعي في زمن نهوض وحضور قوي إقليمية أخري ومن الطبيعي، والحال كذلك، أن تتجمع علينا الأمم لأننا لم نحافظ علي مجد ومكانة كانت لنا في وقت ليس ببعيد وعندما تنهض مصر وتعود إلي حجمها الطبيعي ومكانتها المستحقة سيفكر الآخرون ألف مرة قبل أن يدوسوا لها علي طرف، فما بالك بتهديد أمنها القومي وحقها في البقاء.

صحيح أن السياسة الخارجية لأي بلد هي انعكاس لأوضاعه الداخلية مما يعني أن أمامنا طريقا طويلا للعودة إلي الساحة الإقليمية والدولية وصحيح أيضا أن ما أُطالب به يبدو ضربا من المستحيل في وجود قيادات سياسية في الحزب والحكومة تجاوزت السبعين والثمانين وفقدت القدرة علي الحكم الرشيد والتفكير السليم في المستقبل، ناهيك عن اتخاذ مبادرات جسورة بل ثورية مطلوبة بإلحاح في الداخل والخارج إنها «أزمة سلطة شاخت في مقاعدها» كما قال الصحفي الكبير الأستاذ محمد

حسنين هيكل عام ١٩٩٣ وصحيح كذلك أن الكارثة الحقيقية هي أن من يحكمون مصر لا يعرفون قدرها، كما قال المفكر الراحل الدكتور سعيد النجار ولكن الأصح من كل ذلك أن مصر الوطن والدولة والأمة والأمن القومي والحاضر والمستقبل في خطر عظيم ،وأخشي أن أقول إنهم عرضة للفناء والزوال، ولن يغفر الله أو التاريخ لكل من يتقاعس بعد الآن ولا يبادر من فوره لإنقاذ وطنه أياً ومهما كان الثمن

## ملامح الأزمة الغذائية العربية

تعتمد أغلبية الأقطار العربية على القطاع الزراعي في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للصناعات التحويلية وخلق فرص العمل لفئات واسعة من السكان، بالإضافة إلى مساهمته في توفير العملات الصعبة وبالتالي تمويل برامج التنمية. ويعيق تخلف القطاع الزراعي مسيرة التنمية في القطاعات الأخرى، لهذا فإن تنمية هذا القطاع يجب أن تحتل مكانة متميزة في التوجهات التنموية العربية، خاصة بعد تزايد السكان وزيادة الطلب على السلع الغذائية.

وقد تطورت الأزمة الغذائية في الدول العربية تبعا لمعدلات نمو الإنتاج والطلب الاستهلاكي على المنتجات الغذائية وقد أصبح هناك شبه إجماع على أن أزمة الغذاء في الوطن العربي قد وصلت إلى حد حرج يتجلى في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لإطعام السكان،

وتدهور نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كما يظهر من الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١) مؤشرات زراعية عامة

| البيان | ١٩٩٠ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار) | ٤٧٧.٤ | ٥٨٦.٥ | ٥٢٩.٥ | ٧٠٩ |
| الناتج الزراعي (بالمليار دولار) | ٥٨.٣ | ٨١ | ٨٠.٤ | ٨٠.٣ |
| إسهام الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي (%) | ١٢.٢ | ١٣.٨ | ١٢.٨ | ١١.٣ |
| نصيب الفرد من الناتج الزراعي (بالدولار) | ٢٣٣ | ٣١٥ | ٣٠٥ | ٢٩٨ |

*المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠١ ، ص ٣٥ و٢٧٣ .*

يتضح من هذا الجدول تراجع نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي في السنوات الأخيرة، إذ انتقل من حوالي ٣١٥ دولارا أميركيا عام ١٩٩٨

إلى حوالي ٢٩٨ دولارا عام ٢٠٠٠. ويتضح كذلك تناقص مساهمة الزراعة في الناتج المحلي من حوالي ١٤% تقريبا سنة ١٩٩٨ إلى ١١.٣ % سنة ٢٠٠٠، كما يظهر تدهور قيمة الإنتاج الزراعي.

وقد أدى ضعف أداء القطاع الزراعي إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية لتلبية حاجات مواطني الدول العربية من الأغذية الضرورية وليس لتحسين نوعيتها، وهو ما يظهر جليا في شبه ثبات نصيب الفرد اليومي في أغلب الدول العربية، من إمدادات السعرات الحرارية كما يعمق هذا الضعف الهوة بين الطلب على الغذاء والإنتاج المحقق، ويرجح فرضية أن الوطن العربي ينتج أقل مما يستهلك وليس يستهلك أكثر مما ينتج.

إن الموارد الطبيعية الهامة كوفرة الأراضي القابلة للزراعة والمياه والظروف المناخية المساعدة، عوامل تلعب دورا مهما في عمليات التوسع الإنتاجي. ومن المجمع عليه أن الإنتاج الغذائي يعتمد بصفة خاصة –وإلى حد كبير– على الظروف الطبيعية، إلا أنه من شبه المؤكد أن الحالة الراهنة التي عليها الوطن العربي من عجز غذائي تعود إلى كون الإمكانات والموارد المتاحة عربيا غير مستغلة بصفة مثلى في أغلب الأقطار العربية. فالوطن العربي يزخر بأراض هامة قابلة للزراعة تقدر بحوالي ١٩٧ مليون هكتار، بالإضافة إلى موارده البشرية التي

تبلغ ٢٩٧.١ مليون نسمة، منها ٢٧.٤ مليون فرد يعملون في قطاع الزراعة عام ٢٠٠٠ (التقرير الاقتصادي، ص ٣٧) ورغم المحدودية النسبية في بعض ضروريات التوسع الإنتاجي الزراعي مثل المياه، فإن للوطن العربي من المقومات ما يكفي ليخرج من وضع المستورد للغذاء إلى وضع المصدر له.

## أبعاد المشكلة الغذائية

بدأت المشكلة الغذائية في بداية السبعينات، حتى أصبحت في نهاية العقد الماضي واحدة من أخطر المعضلات التي تواجهها ، بعد أن وصلت إلى مستويات حرجة ويمكن قياس تجليات المشكلة الغذائية هذه بحجم وتطور الفجوة الغذائية ودرجة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.

وتعاني مصر من فجوة غذائية حادة في تزايد مع الزمن منذ بداية التسعينات. وأصبح تمويل استيراد الغذاء عبئا تئن تحت وطأته الموازنة المالية لمصر، ويستنزف جزءاً لا يستهان به من الدخل القومي المصرى يتجه نحو الأسواق العالمية لسد الحاجة المتفاقمة إلى الغذاء في البلاد.

وهناك عجز في معظم السلع الغذائية ، وتعتبر الحبوب –خاصة

القمح- من أهم السلع الغذائية المستوردة، إذ تمثل نسبة وارداتها حوالي ٥٠% من الواردات الغذائية

. كما تستورد ثلثي احتياجاتها من السكر وأكثر من نصف احتياجاتها من الزيوت والشحوم وحوالي ثلث المتطلبات من اللبن والبقول.

وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضر والفواكه حوالي ١٠٠% .

العوامل المؤثرة في أزمة الغذاء

١- العوامل الديموجرافية

يعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مصر في العقود الماضية من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا حوالي ٣% سنويا عام ٢٠٠٠، وهو معدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة، مما أدى إلى اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء. كما أن هذا التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو/ وبين الدول العربية (الطالبة للعمالة)، إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق.

كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي إجمالا في معظم المحافظات في العقد الماضي، إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك، وإلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من طرف القطاعات الأخرى. ويصاحب النمو الاقتصادي -عادة- تعديل في توزيع السكان بين الريف والحضر، بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر. ويؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين.

وقد أثبتت الدراسات أن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في الحضر منه في الريف، فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد، ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية للأفراد الذين أصبحوا يتوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعا.

٢ - العوامل الطبيعية

رغم الإمكانات الطبيعية - الزراعية التي تهمنا هنا- الهائلة التي تحظى بها مصر من مساحة قابلة للزراعة ، فإن مصر لم تفلح بعد في إشباع حاجات مواطنيها من إنتاج الأراضي.

فقد أدى عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها ، إلى تزايد سريع للطلب على المياه مما عمّق مشكلة الغذاء.

ويعزى قصور الإنتاج الزراعي المصرى بشكل عام عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل أهمها:

-انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية، حيث لا تمثل سوى ١٤.١% منها. كما يلاحظ تدني نسبة ما هو مزروع فعلا من هذه المساحة، إذ تصل مساحة الأراضي الزراعية حوالي ٣٥% من مجموع الأراضي القابلة للزراعة، وهو ما يبرهن على أن نحو ثلثي الأراضي القابلة للزراعة ليس مستغلا.

-اعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر.

- سوء استغلال المياه وهدرها،

ولئن كان للانفجار السكاني دور سلبي في عرض الإنتاج الزراعي أصبح بموجبه هذا الأخير غير قادر على مواجهة الطلب على السلع الغذائية، فإن لهذا التزايد البشري علاقة بالموارد الطبيعية. فبالإضافة إلى ندرة الموارد الطبيعية أصلا، فإن للتصحر والجفاف والتعرية والتحولات التي يعرفها المناخ ودور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني

للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة دورا كبيرا في استفحال أزمة الغذاء في الوطن العربي

مخاطر الفجوة الغذائية وتدني الاكتفاء الذاتي

لا تشكل الدعوة العالمية لتحقيق حد معقول من الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الاستراتيجية الرئيسية دعوة عاطفية إنسانية بل تنبع من حسابات اقتصادية وسياسية صرفة وتنطلق من تقديرات لازمة وواجبة للحفاظ علي الأمن القومي وسلامته واستقراره ويرجع السبب المباشر للتخوف الحاد من الفجوة الغذائية الضخمة والانكشاف الغذائي والزراعي إلي وقائع ثابتة في العلاقات الدولية تؤكد استخدام سلاح منع تصدير الحبوب كسلاح سياسي مؤثر تكرر استخدامه واستغلاله علي امتداد الساحة الدولية واستخدمته أمريكا ودول الغرب ضد الاتحاد السوفيتي يوم أن كان امبراطورية عظمي واستخدمته ضد إيران وكوبا وشيلي وكمبوديا وفيتنام الجنوبية، كما استخدم ضد مصر وكاد ان يحقق تأثيراته السلبية الحادة والمفجعة لولا أوضاع العالم في التسعينيات وصراع قطبي العالم الذي أتاح طوق نجاة بقرار من الاتحاد السوفيتي بتحويل شحنات قمح في عرض البحر إلي مصر بدلا من أن تتجه إلي موانيه كما كان مقررا ومحسوبا.

ولقد حذر الخبراء من الفجوة الغذائية وإهمال توصيات العلاج وقد أجرى الدكتور مسعد طه علام الخبير الاقتصادي البارز دراسة شاملة ومستفيضة اجراها في يوليو عام١٩٨٦ داخل نطاق دراسات معهد التخطيط القومي وعنوانها مدي إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح باعتباره هاجسا قوميا شديد الخطورة تصاعدت حدته علي امتداد العقود الأخيرة بما ينذر بالخطر الشديد الذي يستوجب وعى شديد ويقظة وطنية لإقرار الاستراتيجية الشاملة المتكاملة للإصلاح والعلاج.

أشارت الدراسة إلي أن هناك عدم يقين بالنسبة لبيانات القمح( الإنتاج . الاستهلاك . الواردات . نصيب الفرد) كما أكدت على انه في ضوء الظروف الحالية للدراسة من غير المتوقع تحقيق اكتفاء ذاتي كامل من القمح . ولكن المستهدف هو رفع معدل الاكتفاء الذاتي.

وموضوع القمح سيظل موضوعا قوميا، به تدخلات ظاهرة وباطنة، وقرارات واضحة وخفية، واجراءات مشجعة ومثبطة، وبيانات متضاربة.

لذا ونظرا لما هو متوقع من قحط غذائي في السنوات القادمة، فإنه من المقترح إنشاء مجلس أعلي أو قومي للأمن الغذائي يرأسه رئيس الدولة أو من يفوضه يتولي مجابهة والتخطيط ومتابعة التنفيذ لقرارات هذا المجلس.

وقد تضمنت الدراسة مجموعة من النقاط التي تشكل بالفعل صلب المشكلة تؤكد عجز التنمية الزراعية والإهمال الشديد لتوصيات الخبراء

والمختصين مما يؤدي لتفاقم المشكلات وتصاعد حدتها حيث أظهرت الدراسة ما يلي:

(١) تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي من القمح بشكل متزايد حيث كانت المعدلات تبلغ٣٨% فى الفترة من١٩٦٦- ١٩٧٠ ثم انخفضت الي٢٤% فقط مع عام١٩٨٦/٨٥ وبالتالي ارتفعت واردات القمح إلي ثلاثة أمثالها خلال فترة زمنية لا تتعدي عشرين عاما وأن الانتاج الاجمالي تراوح بين١.٣ مليون طن ومليوني طن فقط لاغير.

(٢) خلال فترة العشرين عاما محل الدراسة من عام١٩٦٥ عام١٩٨٥/٨٤ تراوحت المساحة المزروعة قمحا بين١.٢ و١.٣ مليون فدان تقريبا ارتفعت إلي١.٤ مليون فدان عام١٩٨١ وانخفضت إلي١.١ مليون فدان فقط في عام١٩٨٥ وفي نفس الوقت فإن المساحة المنزرعة بالبرسيم تصل الي ضعف المساحة المنزرعة بالقمح.

(٣) أن إنتاجية الفدان من القمح بلغت في المتوسط١.١ طن خلال النصف الثاني من الستينيات، ارتفعت الي١.٣ طن في النصف الأول من السبعينات ثم إلي١.٤ طن والنصف الثاني من السبعينيات ثم إلي١.٥ طن تقريبا في النصف الأول من الثمانينيات لأعلي إنتاجية للفدان بلغت١.٦ طن في عام١٩٨٥ ولكن هذه الإنتاجية كانت متدنية للغاية قياسا علي عدد من دول العالم حيث يبلغ إنتاج الهكتار في مصر٣.٨ طن، بينما يرتفع إلي٧.٨ طن أي أكثر من الضعف في هولندا ويبلغ٧.٦ طن أي الضعف من بريطانيا ويصل٧.٣ طن من

ايرلندا والي٦.٥ طن في فرنسا مما يشير في المحصلة النهائية إلي أن إنتاجية القمح في مصر تبلغ٥٠% فقط بالمقارنة بالإنتاجية في الدول المتقدمة في إنتاج القمح مما يكشف أن السوق العالمية للقمح يغلب عليها الاحتكار حيث تسيطر امريكا وكندا علي نسبة تراوحت بين٥٣.٥% في عام١٩٧٠ ارتفعت إلي٦٠% في عام١٩٨٣ ثم انخفضت الي٥٧% من عام١٩٨٤ ومع إضافة استراليا والأرجنتين فإن الدول الأربع تسيطر علي نحو٧٧% من السوق العالمية تشكل أكثر من ثلاثة أرباع الصادرات العالمية مع دول مرتبطة سياسيا واقتصاديا بأمريكا مما يمكنها من صناعة تكتل وتكوين كارتل يمكنه تقاسم السوق والتحكم في الأسعار.

(٤) أن إمكانيات السيطرة بشكل كامل علي مسار صادرات القمح والدول المصدرة له يمكن أن توجد مشكلات حادة إذا تدخلت الاعتبارات السياسية والعسكرية في الحسابات وقد حدث ذلك بالفعل حينما أوقفت أمريكا صادرات الحبوب إلي الاتحاد السوفيتي عقابا علي غزوه لأفغانستان وكذلك مع إيران خلال أزمة الرهائن الأمريكيين في سفارتها في طهران بعد الثورة الإسلامية وفي بداية السبعينيات قطعت أمريكا المعونة الغذائية عن كل الدول المتعاملة مع كوبا بعد انتهاجها للخط الاشتراكي وتضمنت العقوبة شيلي . كمبوديا . فيتنام الجنوبية كما استخدمت أمريكا سلاح القمح ضد مصر في عام١٩٦٥ كأداة ضغط سياسية ولوح الغرب باستخدامه ضد الدول العربية ردا علي استخدام

الدول العربية لسلاح النفط بعد حرب١٩٧٣ وقد امتنعت أمريكا عن بيع القمح لمصر منذ عام١٩٦٤ بالرغم من أن مصر كانت تشتريه وتدفع ثمنه بالعملات الدولية بالأسعار العالمية بعد أن منعت المعونات الغذائية.

(٥) إن الدول المحتكرة للسوق العالمية للقمح تملك القدرة علي رفع أسعاره دائما وبصورة حادة وفجائية وكان سعر الطن يبلغ٨٠ دولاراً عام١٩٧١ ارتفع لأكثر من ثلاثة أضعاف ليصل إلي٢٤٠ دولارًا للطن في عام١٩٧٤ كرد فعل علي ارتفاع أسعار البترول، كما أن أسعار القمح تشهد تزايدا دائما ووصلت في مايو١٩٨٥ إلي ٢٣٨ دولار للطن بما يعطي مؤشرا عن مستويات الأسعار العالمية وان القفزات السعرية حقيقية واقعية ترتبط بالسوق العالمية للقمح الذي وفدت إليه خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين دول جديدة مثل روسيا الاتحادية التي تحتل المركز الثالث بين المصدرين بعد أمريكا وكندا وبعض المصدرين الأقل أهمية مثل أوكرانيا وأوزباكستان وغيرهما.

عجز الصادرات الزراعية عن تغطيه تكاليف الواردات

ويتضح العديد من أبعاد الفجوة الغذائية والانكشاف الزراعي من دراسة أعدها الدكتور حمدي الصوالحي استاذ الاقتصاد الزراعي بالمركز القومي للبحوث ونشرها مركز العقد الاجتماعي تحت عنوان دور السياسات العامة في مواجهة الأزمات العالمية:

حيث بلغ تصنيف مصر باعتبارها مستوردا صافيا للغذاء وخلال

الفتـرة٢٠٠٣ -٢٠٠٧. بلغـت تغطيـة قيمـة الصـادرات الزراعيـة والغذائيـة ٣٤% فقط من إجمالي قيمة الواردات الزراعية والغذائية بما يكشف عن أن التوسع الكبير في زراعة الفاكهة والخضراوات مثل الفراولة والكانتلوب وغيرهما لم يحقق عوائد التصدير العالية والكبيرة التي يمكن أن تغطي تكلفة تزايد الواردات ويؤكد ذلك فشل استراتيجيات التنمية الزراعية التي دعت لهجرة زراعة المحاصيل التقليدية واستبدالها بزراعات تصديرية بدعوي تحقيق حصيلة من النقد الأجنبي يمكن استخدامها لاستيراد الاحتياجات من الواردات الزراعية والغذائية والأكثر خطورة هو ما يرتبط باتساع الفجوة الغذائية بمعدلات ضخمة تدفع مصر لان تكون في العام الأخير المستورد الأول للقمح عالميا والدولة الخامسة في استيراد الذرة والدولة الرابعة في استيراد الزيوت النباتية وهي مؤشرات غذائية وزراعية خطيرة بكل المقاييس والمعايير بحكم أن مصر تسبق دولا ذات كثافة سكانية عالية للغاية مثل الصين بتعداد١,٥ مليار نسمة والهند تعداد١,٢ مليار نسمة التي تمكنت من تحقيق معدلات اكتفاء ذاتي عالية للغاية في الغذاء والمحاصيل الاستراتيجية الرئيسية.

وفي ظل الفجوة الغذائية الكبيرة والاعتماد المفرط علي الاستيراد من الخارج فإن تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية تنعكس بصورة كبيرة علي تكاليف توفير الغذاء للمجتمع المصري صعودا وهبوطا وترصد الدراسة أن قيمة واردات الغذاء نحو٣,٥ مليار دولار في السنة خلال الفترة٢٠٠٣ -٢٠٠٦. أما في عام٢٠٠٧، فقد زادت قيمة الواردات

الغذائية بنسبة٧٨,٦% علي عام٢٠٠٦(٧١,٦% زيادة في أسعار الاستيراد و٧% زيادة الكمية المستوردة). ويرجع السبب في تزايد حجم الفجوة الغذائية خلال الفترة١٩٩٠ .٢٠٠٦ إلي أن متوسط معدل نمو الإنتاج الزراعي(٢,٦%) كان أقل من متوسط معدل نمو الاستهلاك(٣,٤%). ويرجع ارتفاع معدل الاستهلاك القومي للغذاء إلي عدة عوامل أهمها استمرار زيادة السكان بمعدل٢% سنويا خلال تلك الفترة، وتحسن الدخول الذي أدي إلي زيادة الطلب علي الغذاء، بالإضافة لانخفاض الأسعار المحلية للسلع الغذائية نتيجة سياسة الدعم، كما يرجع تواضع معدل نمو الإنتاج الزراعي إلي ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي للمحاصيل المختلفة بمعدل أعلي من زيادة الأسعار الزراعية خاصة بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي منذ عام١٩٨٦.

وقد شهدت الأسعار العالمية للسلع الغذائية( ماعدا السكر) ارتفاعا شهريا ملحوظا منذ مارس٢٠٠٧ وتواصل الارتفاع بشكل جاء مع نهاية عام٢٠٠٧ وبدايات عام٢٠٠٨ وتزامن مع الارتفاعات الحادة لأسعار النفط الخام ووصولها إلي القمة مع يوليو٢٠٠٨ بسعر يقترب من١٥٠ دولارا لبرميل النفط الخام والتهبت أسعار الحبوب الغذائية والزيوت النباتية، واللحوم والألبان ومحاصيل البقول. وقد سبب ذلك أزمة للدول المستوردة للغذاء ظهرت في ارتفاع تكلفة واردات الغذاء وأيضا في ارتفاع الأسعار المحلية للغذاء أكثر من ضعفين داخل تلك الدول، وأدي

ذلك إلي مظاهرات ومصادمات ضد ارتفاع أسعار الغذاء وضد وقف المعونات الغذائية، خاصة في الدول النامية المستوردة للغذاء وظهرت تداعياتها متمثلة في انخفاض الطلب العالمي بصفة عامة وتباطؤ معدلات التجارة الدولية وانهيار أسعار كثير من السلع والخدمات، ومن ضمنها أسعار السلع الغذائية، وأعادت هذه الأحداث للأذهان ما حدث أثناء أزمة الغذاء العالمي عامي١٩٧٣ و١٩٧٤. وتعيد الدراسة إلي الأذهان دور الأزمات العالمية المفاجئة في صناعة أزمة غذائية عالمية واحتمالات انخفاض إنتاج العالم من الحبوب بمعدلات كبيرة للغاية تزيد بشكل ضخم علي معدلات انخفاضها الراهنة وما صنعته من أزمة في سوق القمح العالمية حيث أدت الظروف الجوية غير المواتية لإنتاج الحبوب، والتي سادت أوروبا وأمريكا الشمالية وروسيا وجنوب آسيا في عام١٩٧٣، إلي انخفاض الإنتاج العالمي للحبوب بنحو ٤٠% وبالتالي انخفاض المخزون العالمي من الحبوب وفي نفس العام أدي ارتفاع أسعار البترول إلي ارتفاع أسعار الطاقة والمدخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيماوية وتكاليف الميكنة الزراعية وتكاليف النقل، مما عمق من مشكلة الغذاء العالمية آنذاك، وتزامن ذلك مع تغيرات في السياسة السوفيتية للتوسع في الإنتاج الحيواني أدت إلي زيادة الطلب علي استيراد الحبوب بصورة تسببت في أزمة في أسواق الحبوب في العالم.

وقد استوعبت دول كثيرة دروس أزمة الغذاء عام١٩٧٤ ووضعت خطة لزيادة إنتاجها المحلي من الغذاء وتحول بعضها من دول مستوردة إلي دول مصدرة وتتفق أزمات الغذاء مع حقيقة انخفاض النسبة المتاحة للتجارة العالمية من الإنتاج العالمي لجميع السلع الغذائية وهي أساسا متواضعة تصل في القمح إلي١٨% والذرة١٢,٤% والأرز٦,٥% وفي فول الصويا٣٠%، مما يجعل أسواق سلع الغذاء العالمية هشة تتأثر كثيرا بأي تغير أو سوء في الأحوال الجوية والذي يؤثر بدوره علي الإنتاج العالمي حيث يؤدي إلي انخفاض المتاح للتجارة العالمية وانخفاض المخزون وارتفاع الأسعار العالمية.

كذلك يزداد التعقيد مع الارتفاع المستمر في أسعار البترول إلي أرقام قياسية دفعت الدول المتقدمة إلي البحث عن بديل يخفف الاعتماد علي البترول، الأمر الذي ترتب عليه دخول طلب جديد ومتزايد علي السلع الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي.

ولقد بلغ الانتاج العالمي من الايثانول كوقود عام٢٠٠٦ نحو٤٠ مليار لتر بالإضافة إلي٦,٤ مليار لتر من زيت الديزل الحيوي ويكفي أن نعلم أن إنتاج١٠٠ لتر من الإيثانول يحتاج إلي٢٤٠ كيلو جراما من الذرة وهذه الكمية تكفي لتغذية شخص لمدة سنة.

وفي ظل تقديرات عالمية تتحدث عن قدرة الوقود الحيوي علي منافسة البترول كمصدر للطاقة عند حدود سعرية لبرميل النفط الخام تتراوح بين٧٠ و٨٠ دولارا وهي الاسعار السائدة حاليا فإن توجهات الدول

الصناعية الكبري وبعض الدول النامية في مقدمتها البرازيل يمكن أن تشهد معدلات توسع كبيرة في استخدام الغذاء لانتاج الوقود الحيوي بما يعمق الأزمة الغذائية العالمية من حيث الأسعار والكميات المتاحة للتصدير في الفترة القريبة القادمة.

## آثار منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي

لقد تم تأسيس ثلاث مؤ سسات اقتصادية عالمية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتي تعتبر أول نواة لمنظمة التجارة العالمية الحالية وتضمنت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية أحكاما خاصة تأخذ بعين الاعتبار تو ازنا ضروريا بين حماية الإنتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة الدولية وقد نجحت الدول الموقعة على اتفاقية الجات في تخفيض التعرفة الجمركية بصفة عامة على المنتجات المصنعة ، من متوسط يتجاوز % 40 إلى نحو % 5 حاليا .5 إلا أن هذه الاتفاقيات استثنت الزراعة بصفة عامة من أحكامها . وقد ظلت التجارة الدولية عقودا عديدة تعاني من مشاكل كبيرة بسبب ما تطرحه الزراعة من مشاكل . وفي التحولات الاقتصادية الحالية تم تطوير اتفاقيات ما يعرف ب" الجات "على ما يعرف اليوم بمنظمة التجارة العالمية لتشمل الزراعة وذلك بعد سلسلة من المفاوضات الشاقة . ففي عام 1994تم التوقيع

من طرف 121 دولة في مراكش على اتفاقيات جولة أوروجواي حول التبادل الدولي . وقضت هذه الاتفاقية بأن يرفع الدعم تدريجيا وخلال عشر سنوات من حينه، عن المنتجات الزراعية المعدة للتصدير وهذا يعني أن أسعار هذه السلع سيرتفع بشكل ملحوظ خلال السنوات القادمة مما سيؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار هذه المنتجات في سائر البلدان العربية التي تعتمد بشكل رئيسي على استيراد هذه المنتجات المدعومة حاليا . ولكن يجب أن نحاول تناول الموضوع من حيث الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي.

وقد أصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من يناير 1995 وتتولى منظمة التجارة العالمية إدارة وتنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها وبميلاد هذه المنظمة تشكل الإطار التنظيمي المؤسسي لتطبيق الاتفاقيات التي حلت محل الجات وقد شملت المنظمة ثلاث مجالس هي :مجلس التجارة للسلع ومجلس التجارة للخدمات ومجلس التجارة لحقوق الملكية الفكرية . يضاف إلى المجالس الثلاثة جهاز تسوية المنازعات ونظام مراجعة السياسا ت التجارية للدول الأعضاء . وتضمنت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية مجموعة من :الأحكام نوجزها فيما يلي6

- تخفيض القيود الجمركية.
- فتح الأسواق أمام الواردات.
- تخفيض دعم الإنتاج.

•التزام الدول المتقدمة بتخفيض قيمة الدعم الكلي بمقدار معين خلال فترة محددة.

ومع ذلك فهناك الكثير من الاستثناءات ببرامج الخدمات الحكومية : الأبحاث الخاصة لإنتاج المحاصيل الزراعية، مقاومة الآفات والرقابة على الحجر الزراعي والتدريب والاستثمارات في تقديم المعلومات ونتائج البحوث بين المنتجين والمستهلكين، خدمات التسويق والترويج ومعلومات السوق، البنية التحتية

أسباب فشل السياسات الزراعية

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها خطط التنمية الزراعية هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي ولذلك تحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه. وهذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضا مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات كما تتطلب من الدولة أيضا الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة.

وقد مرت السياسات الزراعية العربية في تطورها بمراحل مختلفة وحملت بصمات تتعلق بالنظام أو الأنظمة الأيديولوجية المهيمنة في كل

فترة.ويمكن التمييز بين سياسات زراعية ذات طابع اشتراكي وسياسات زراعية ذات طابع ليبرالي إذ تركز السياسات الزراعية الاشتراكية على دور البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ينفرد بها كل بلد وتركز هذه السياسات على محو التفاوت في ملكية الأرض والقضاء على صور استغلال الحيازات الكبيرة. أما الاتجاه الثاني في هذه السياسات فيتبنى اعتماد آليات السوق ويرمي إلى القضاء على التدخلات من طرف الإدارة واعتبارها ضارة بوجه عام. وتعمل بالتالي هذه السياسات على نزع كل أشكال الرقابة على الأسعار. وظلت هذه الثنائية تحكم السياسات الزراعية العربية من الخمسينات حتى الثمانينات، حتى مالت السياسات لصالح السياسات الزراعية الليبرالية ونتيجة لضعف الأداء الزراعي والتكلفة الباهظة للتدخل الحكومي والتحول العام في النماذج السياسية في المنطقة العربية ثم إتباع سياسات موجهة نحو السوق.

وتم تنفيذ سياسات وإصلاحات زراعية متدرجة إلى أن شهدت نقلة نوعية في بداية التسعينات تمثلت في تحرير التجارة الزراعية في معظم الأقطار العربية ورغم كل هذه الجهود فإن الأقطار العربية لم تتمكن من تضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه.

ما هي أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي؟

## تحليل أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي

إن محاولات الإصلاح الزراعي التي قامت بها البلادا ومختلف السياسات الزراعية لم تحقق النتائج المرغوبة للنهوض بالتنمية الزراعية وتقليص الفجوة الغذائية ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب هي :

١ – ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية:

إن المؤشرات الاقتصادية تبين أن الإصلاحات الزراعية سواء ذات الطابع الاشتراكي أو الليبرالي لم تحقق تقدما يذكر في زيادة المساحات المزروعة فلم تزد إلا بمعدل لم يتجاوز ٠.٢ % سنويا. أما على مستوى الطلب على الغذاء فقد بلغ في السبعينات ٤.٦ % مقابل نمو الإنتاج ب ١.٨ % أما في النصف الثاني من السبعينات وأوائل الثمانينات فقد بلغ الطلب ٦ % مقابل ٢.٥ % للإنتاج. ويرجع ذلك إلى العوامل التالية:

١. سوء إدارة القطاع الزراعي

يعتبر التخلف في نوعية إدارة القطاع الزراعي عائقا أساسيا يحد من الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع وحائلا أيضا دون الاستفادة من المزايا التكنولوجية الزراعية المستوردة. فبدون وجود

٢. ثانيا عدم وجود أساس تنظيمي سليم يحكم مشروعات التنمية الزراعية من كل نواحيها وبصفة خاصة أساليب إدارتها ومستوى كفاءتها الإدارية تصبح المشروعات عاجزة عن استيعاب أهداف كل السياسات الزراعية، سواء كانت هذه السياسات متعلقة بالبحث والإرشاد الزراعي أو جوانب أخرى من جوانب السياسات الزراعية. ولهذا فإن الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية تتوقف على إدارتها وحسن الأداء الإداري يتوقف على أهلية الإنسان فيما يتعلق بمعرفة العمل وبقدرته على القيام به ورغبته في إتمامه وإنجازه. فعلى سبيل المثال عانت البلدان العربية التي طبقت إصلاحات زراعية ذات صبغة اشتراكية من مشاكل إدارية في مزارع الدولة والجمعيات التعاونية نتيجة للبيروقراطية والروتين الإداري. كما أنه في بعض هذه الدول، العراق على سبيل المثال، لم يسبق الإصلاح الزراعي دراسات اجتماعية واقتصادية لذلك أنعس الارتجال على الإنتاجية الزراعية.

٣. <u>إعطاء الأولوية للأهداف السياسية</u>

يؤدي الاهتمام بالأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية إلى تراجع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية. فإذا ما نظرنا مثلا للجمعيات التعاونية في سوريا فإننا ندرك أنها عرفت انطلاقا سريعا إلا أن المزارعين ابتعدوا عنها لأنها أصبحت وسيلة ضغط من قبل الدولة لتحريك الجماهير الريفية لصالح النظام مما أثر سلبا على الحركة

التعاونية. وبذلك أصبحت الاعتبارات السياسية مقدَمة على المردود الاقتصادي.

٤. عدم كفاية الاختصاصيين

لوحظ نقص في المختصين عند القيام بالإصلاحات الزراعية في أكثر من دولة عربية. ففي مجال المكننة الزراعية واجهت العديد من التعاونيات مشاكل متعلقة بندرة الموظفين الأكفاء والمختصين مما عاق عمليات الصيانة وتصليح الآلات الزراعية. ومن المعروف أن غياب عامل من عوامل الإنتاج سينعكس سلبا على الكفاءة والمردودة الاقتصادية.

٢- فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها

يهدف الإرشاد الزراعي إلى تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية النوعية كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتشخيصها ونقلها إلى مراكز البحوث لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها. ويعتبر دعم البحث الزراعي وتحسينه كماً ونوعاً وتوظيفا يشكل ضرورة إستراتيجية، ليس فقط للتخلص من العجز الغذائي العربي القائم والمتفاقم، وإنما أيضا لتطوير زراعتنا اعتمادا على النفس بصورة أساسية. وقد بُذلت جهود لا يستهان بها في هذا المضمار وأُسست معاهد ومخابر مختصة في البحث الزراعي، إلا

أنها لم تصل إلى تحقيق أهدافها المرجوة وذلك نتيجة لعوامل عدة نذكر منها:

- ضعف التنسيق بين مؤسسات الإرشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي.
- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية العربية وتدني إنتاجية النشاط البحثي، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن حجم الاستثمارات في ميدان البحوث الزراعية في بلدان العالم النامي تصل إلى ٠.٥ % من الناتج المحلي الزراعي.
- عدم دراسة مواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وكذلك عدم توظيف نتائجها.
- عدم استقرار السياسات الزراعية، كان عاملا أساسيا في عدم استقرار الإرشاد الزراعي.

٣- ضآلة الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي

فحصة القطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات ضئيلة وكذلك عجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بواجباتها فى الزراعة الحديثة، ولكي تحقق إنتاجية عالية فإنها تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة حتى وإن اعتمدت في بعض الظروف على كثافة العمالة إلا أن تمويل القطاع الزراعي ظل يعاني من جملة من المعوقات نذكر منها:

سوء إدارة مؤسسات الإقراض الزراعي والنقص في اعتمادات المصارف المختصة بإقراض الزراعي وارتفاع فوائد المصارف التجارية وغياب خطة شاملة للسياسات الإقراضية المؤسسية وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين إضافة إلى عدم وفاء المزراعين بتسديد القروض الممنوحة.

٤- غياب العقلانية في استصلاح الأراضي تهدف سياسات استصلاح الأراضي إلى تهيئة الأرض وذلك باستخدام الآلات الضرورية لشق وتمهيد الطرق الزراعية وبناء السدود وحفر الآبار الارتوازية وتخليص التربة من الملوحة وغير ذلك من الإجراءات الضرورية لتتم الزراعة في أحسن الظروف ورغم الجهود التي بُذلت فإن عمليات الاستصلاح لم تعط النتائج المرجوة منها مما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة العوامل التالية:

- غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان.
- عدم تكامل مراحل الاستصلاح.
- سوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح.
- عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المستصلحة.

٥- ندرة الموارد المائية المتجددة في المنطقة العربية

تشكل الموارد المائية أحد العوامل الحاسمة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي وفي تحقيق الأمن الغذائي. إلا أنها تعتبر موردا نادرا مما يتطلب سياسات وإستراتيجيات لإدارة هذه الندرة. فالموارد المائية في المنطقة العربية تتصف:

- ندرتها من الناحيتين المطلقة( متوسط نصيب وحدة المساحة أو نصيب الفرد من المياه) والنسبية ( مقارنة مع باقي مناطق العالم).
- عدم ملاءمة توزيعها الجغرافي وصعوبة السيطرة على استغلالها الاستغلال الأمثل.
- استمرار تفاقم هذه الندرة وتزايد حدتها تحت تأثير عوامل عدة: تصاعد الضغط السكاني واستفحال التلوث وتزايد حاجات التنمية.

٦- ضعف الإنتاج الحيواني

بذلت البلدان العربية بما فيها مصر جهودا حثيثة لتطوير الثروة الحيوانية واعتمدت أسلوبين لتطويرها:

١. زيادة عدد الحيوانات (توسع أفقي).
٢. زيادة إنتاجية الحيوان من اللحوم واللبن والصوف والبيض (توسع رأسي).

وقد أدى الأسلوب الأول إلى زيادة كمية ما بين الخمسينات والتسعينات تقدر ب ٧٠ % ، إلا أن سياسات الإنتاج الحيواني عرفت مجموعة من المعوقات حالت دون وصولها للأهداف المرجوة نذكر منها:

- عدم خصوبة المساحات التي تشغلها المراعي.
- تعرضها للجفاف.
- جزئية سياسات الإنتاج الحيواني إذ تتطلب خطة متكاملة لتنمية الثروة الحيوانية.

ويضاف إلى هذه المعوقات أيضا عدم استخدام الأساليب العلمية في تربية الحيوانات في المجتمعات الرعوية وغياب نظام متجدد للتحسين الوراثي.

٧- عدم ملاءمة السياسات السعرية العربية

تهدف السياسات السعرية إلى تخفيض أسعار الأغذية الاستهلاكية وتثبيتها مع تفضيل مصلحة سكان المدن وزيادة الصادرات الغذائية وتقليل الواردات والحصول على إيرادات حكومية

إلا أن هذه السياسات السعرية تتسم بأنها لا تشمل كل الأسعار الزراعية، وإنما تستهدف فقط أسعار بعض المنتجات. وقد وُاجهت إلى السياسات السعرية مجموعة من الانتقادات:

- وجود سياسات جزئية لا تشمل كل الأسعار الزراعية وتناول سعر المحصول الواحد دون ربطه بالأسعار الأخرى.
- تحيز السياسات الزراعية لصالح المستهلك على حساب المزراعين.
- وجود فوارق كبيرة بين الأسعار الفعلية والأسعار المحددة من طرف الدولة.
- عدم اعتبار التكلفة أساسا لتحديد أسعار السلع الزراعية.

هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى ضعف عائد القطاع الزراعي وعدم قدرته على تأمين الغذاء.

٨ – إهمال الصناعات الزراعية الغذائية

تعتبر الصناعة الغذائية نتيجة حتمية لضرورة حفظ المواد السريعة التلف والضرورية لحياة الإنسان وقد رسمت بعض البلدان العربية كالجزائر ومصر وسوريا سياسات للصناعات الزراعية الغذائية تتضمن قطاعات الحبوب والزيوت النباتية والألبان والسكر والحلويات والمعلبات الغذائية واللحوم والمشروبات الغازية والمياه المعدنية والتمور.

وعملت الحكومات العربية على دعم هذه الصناعات الغذائية وتقديم القروض والتسهيلات المصرفية ورغم ذلك فإن هذه الصناعات لم تحقق النجاح المطلوب وذلك للأسباب التالية:

- نقص الكوادر المتخصصة في الصناعات الغذائية.
- ضعف الطاقة الاستيعابية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية خصوصا في بعض المواسم.
- تلف المواد الغذائية في المخازن غير المجهزة.

٩ – فشل مؤسسات التسويق الزراعي في تحقيق أهدافها

التسويق بمعناه الضيق يعني انتقال السلعة من المنتج إلى المستهلك لقاء مردود معين تمر السلعة بجملة من الحلقات ويلعب التسويق الزراعي دورا كبيرا في دينامية القطاع الزراعي وتشجيع المزارعين وحثهم على تحسين إنتاجهم. وقد تدخلت بعض البلدان العربية في مجال تسويق السلع الزراعية بل إن تدخل الجهاز الحكومي تعاظم من خلال إنشاء الشركات والهيئات الحكومية لتسويق المحاصيل الزراعية. إلا أن قطاع التسويق عرف مجموعة من المشاكل التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضعف البنى التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع.
- عدم العناية بمعايير ومواصفات الجودة.
- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية.
- نقص المختصين في التسويق الزراعي.
- غياب الاهتمام الكافي بالتسويق الزراعي في الخطط التنموية الزراعية.

## تطور السياسات الزراعية العربية

عرفت السياسات الزراعية المصرية مرحلتين متمايزتين تتسم المرحلة الأولى (١٩٥٠ – ١٩٧٠) بثنائية في التوجهات والخيارات الاقتصادية بين السياسات الزراعية ذات توجه اشتراكي وسياسات زراعية ذات توجه ليبرالي أما المرحلة الثانية فاتسمت بالتوجه نحو اقتصاد السوق وخصوصا بعد تراجع الأنظمة الشيوعية والاشتراكية والقيام بإصلاحات تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي وإلغاء الإعانات التي تقدم للأغذية الاستهلاكية.

### أ – السياسات الزراعية ١٩٥٠– ١٩٧٠

#### ١– سياسات زراعية اشتراكية

لقد ارتكزت الإصلاحات الزراعية وخاصة منها ذات التوجه الاشتراكي على الأسس التالية:

- تحديد سقف للملكية الزراعية.
- استيلاء الدولة على الفائض عن السقف الذي تم تحديده والتعويض للمالك.
- توزيع الأراضي المستولى عليها على الفلاحين الذين لا يملكون أرضا.

وضع نظام تعاوني ينخرط فيه الفلاحون ويؤدي إلى إدخال الميكنة والأساليب العلمية والفنية الحديثة

<u>النموذج المصري للإصلاح الزراعي:</u>

قامت ثورة يونيو ١٩٥٢ في مصر في ظروف كان الإقطاعيون يحتكرون غالبية الأراضي الصالحة للزراعة ويعيش ثلثا سكان الريف المصري بلا أراضي ولا عمل في ظل هذه الظروف تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي يحدد الحد الأقصى للملكية الزراعية ويوزع الفائض على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي زراعية كما بين أسس التعويض لمن تم الاستيلاء على بعض أراضيهم الزراعية وكما نظم العلاقة بين المالك والمستأجر وأنشأ التعاونيات الزراعية وحددت حقوق

العامل الزراعي فتم تحديد الحد الأقصى للملكية ب ٢٠٠ فدانا والباقي يصادر مقابل تعويض أما التعويض فيعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارين لهذه الأرض مضافا إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والإيجار ونص القانون على أن توزيع الأراضي المستولى عليها يكون لصالح أفراد تتوفر فيه مجموعة من الشروط

أن يكون مواطنا مصريا بالغا سن الرشد – أن تكون حرفته الزراعة – أن يقل ما يملكه من الأراضي الزراعية عن خمسة أفدنة

وعلى الرغم من الدور الذي لعبه قانون الإصلاح الزراعي المصري في إعادة توزيع الأراضي التي تتجاوز الحد الأقصى للملكية الذي رسمه على الفقراء المزارعين فإنه أدى إلى تفتيت الملكية وإلى إنشاء حيازات صغيرة كانت السبب الأساسي لإعاقة التنمية الزراعية أما فيما يتعلق بالعلاقة بين مستأجر الأرض الزراعية ومالكها فقد ظلت مصلحة متبادلة ومتكافئة بعد أن كانت يسودها الطابع الإقطاعي إلا أن ارتفاع قيمة المحاصيل الزراعية لدرجة تفوق قيمة الإيجار التي ظلت مستقرة، أحدث أثرا سلبيا في هذه العلاقة ومن الآثار السلبية للإصلاح الزراعي تزايد تدخل الدولة وبشكل متزايد في القطاع الزراعي فتحكمت في كل مراحله: إنتاجا وتسويقا وتوزيعا وتصنيعا واستهلاكا وتصديرا. ومن أمثلة هذا التحكم سياسة سعر الحاصلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج، ولقد

تحكمت الدولة بصفة كاملة في القطن وقصب السكر وتحكمت بصفة جزئية في الأرز والفول السوداني مما أدى إلى آثار سلبية، فتباينت أعباء المحاصيل والأنشطة الزراعية المختلفة وانعكس ذلك على إقبال المزراعين على زراعتها.

***الأسباب الرئيسية لافتقاد الأمن الغذائي:***

يعني مفهوم الأمن الغذائي إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً .

والتمتع بالأمن الغذائي يعني الحصول في جميع الأوقات على الأغذية التي نحتاجها لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة .

وعلى مستوى أبسط يعرف الأمن الغذائي بأنه حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفيهم من غذاء ملائم من ناحية التغذية ، وملائم من ناحية (الجودة والكمية والتنوع) لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة.

يعتبر الفقر والظلم الاجتماعي ونقص التعليم هم أبرز الأسباب الرئيسية للجوع وسوء التغذية، والعقبات الرئيسية أمام الحصول على

**الأمن الغذائي.**

**وعلى الرغم من أن إمدادات الأغذية العالمية قد زادت، فإن سكان العالم مازالوا يزدادون بوتيرة سريعة، ولمواكبة هذا الأمر، لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال زيادة الأغذية فقط، ولكن يجب أيضاً ضمان ضبط نسب الزيادة السكانية.**

**ومن هنا فلا يمكن ضمان الأمن الغذائي من خلال إنتاج المزيد من الأغذية فقط، فإذا لم يستطع الناس، مثلاً شراء الأغذية المتوافرة، وإذا كانت وجباتهم تفتقر إلى الفيتامينات والمعادن الأساسية، أو إذا كان التداول سيء من خلال التصنيع والتوزيع، يؤدي ذلك بالتالي إلى أن يصبح تناول أغذيتهم غير آمن، ولن يتمتعوا بالأمن الغذائي .**

**ولكى تحقق الأسر الأمن الغذائي، لابد أن تمتلك الوسائل والأمن والأمان لإنتاج أو شراء الأغذية التى تحتاجها وأن يكون لديها الوقت والمعارف لضمان تلبية الاحتياجات التغذوية لجميع أفراد الأسرة طوال العام .**

**أما تحقيق الأمن الغذائى على المستوى المحلى فيتطلب من كل بلد أن يكون قادرا على إنتاج أو استيراد الأغذية التي يحتاجها وأن يكون قادراً على تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها بصورة منصفة.**

**ويعتمد تحقيق الأمن الغذائي على ثلاثة بنود رئيسية:**

**١-توافر الأغذية :ويعنى هذا البند ضرورة إنتاج كميات كافية من الأغذية السليمة والجيدة النوعية أو استيرادها على المستويين القطري والمحلى .**

**٢-فرص الحصول على الغذاء : توافر فرص الحصول على الأغذية يعنى ضرورة أن توزع الأغذية وتتوافر محلياً وأن تكون في متناول يد جميع الناس .**

**٣-استخدامات الأغذية :وتتمثل في ضرورة استخدام الأغذية بأفضل طريقة ممكنة لكي يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة (أي ما يكفى من حيث الكمية والنوعية والتنوع حسب احتياجات كل فرد.**

**<u>التغيرات المناخية وعلاقتها بالأمن الغذائي:</u>**

**ومن ناحية أخرى فقد ثبت أن التغيرات المناخية قد تؤثر سلباً على الأمن الغذائي للفقراء والمصابين بسوء التغذية والمعتمدين على الإنتاج المحلي للأغذية .**

**فقد أفادت التقارير الواردة من المنظمة الدولية للأغذية والزراعة (الفاو) بأن للتغيرات المناخية دور في قضية الأمن الغذائي العالمي، حيث ثبت أن التغيرات في أنماط تساقط الأمطار قد تؤثر على المحاصيل، وخصوصاً محصول الأرز مثلاً، في العديد من البلدان في**

العالم، وخاصة الدول النامية التي تعاني من عوامل انتشار الفقر وسرعة النمو السكاني والنقص الحاد في المياه، وبالتالي فإن تزايد مستوى انعدام الأمن الغذائي يمكن أن يؤدي إلى نزاعات حول الموارد، سواء كانت زراعية أو غذائية، بالإضافة إلى حدوث العديد من الاضطرابات الاجتماعية.

ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، يموت أكثر من 25.000 شخص بسبب الجوع أو الأمراض المرتبطة به يومياً في جميع أنحاء العالم، منهم طفل واحد كل خمس ثوان.

من هذا المنطلق فعلى صناع القرار أن يهيئوا الظروف التي يمكن في ظلها لجميع الناس ضمان الغذاء الذي يحتاجونه والتمتع بالتغذية الجيدة بطريقة كريمة ودائمة.

المشكلة السكانية والأمن القومى والمائى والغذائى فى مصر

تعد المشكلة السكانية فى مصر من اهم وأخطر المشكلات التى تواجه المجتمع لسنوات عدة مستقبلية ذلك انها مشكلة ذات أبعاد استراتيجية ويترب عليها مسائل ذات حيوية ستلقى يظلالها على أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتلك التى تتعلق بأمننا القومى على مر الدهور وتتابع الأجيال.الأمر الذى يقتضى تضافر جهود كافة المؤسسات التربوية والتعليمية والدينية والاعلامية والأحزاب السياسية ومؤسسات

المجتمع المدنى للتقليل من حدة المشكلة السكانية وتفادى آثارها السلبية .

مفهوم المشكلة السكانية

يقصد بالمشكلة السكانية – تزايد معدل نمو السكان سنويا بشكل يفوق الزيادة فى معدل النمو الاقتصادى سنويا

وفى هذا السياق يمكن تقسيم دول العالم الى طوائف ثلاث هى

١ – دول الخفة السكانية.

وهى مجموعة الدول التى يفوق فيها معدل النمو الاقتصادى معدل النمو السكانى وهى تشمل دول الخليج العربى ومجموعة دول الثمانى– الولايات المتحدة الامريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا والمانيا واليابان وروسيا

٢ – دول الكثافة السكانية

وهى مجموعة الدول التى يفوق فيها معدل النمو السكانى معدل النمو الاقتصادى ومنها مصر ومعظم الدول النامية.

٣– دول الحجم الامثل للسكان

وهى مجموعة الدول التى يحصل فيها الفرد على اعلى متوسط دخل فى ظل حجم الموارد المتاحة ومستوى المعرفة الفنية السائدة وهى تشمل مجموعة النمور الاسيوية فى جنوب وشرق اسيا.

وبالعودة الى مصر نجد ان المشكلة السكانية قد خلفت اثارسلبية عدة منها.

١- تزايد الطلب على المواد والسلع الغذائية والزراعية.
٢- زيادة حجم الواردات الزراعية من الخارج.
٣- تزايد المديونية الخارجية.
٤- تزايد عجز ميزان المدفوعات .٥- التبعية الاقتصادية للخارج
من هذا يتضح ان المشكلة السكانية فى مصر قد طالت مسائل حيوية تمس الامن القومى المصرى.

والأمن الاقتصادى من أهم أولويات الأمن القومى وهو يأتى فى مقدمة عناصر قوة الدولة وهو يتحقق من خلال تملك مقومات التميز والتفوق الاقتصادى والتى تتمثل فيما يلى:

١- ان يزيد الانتاج عن الاستهلاك
٢- ان تزيد الصادرات عن الواردات
٣-ان يزيد الادخار عن الاستثمار
٤-أن تريد ايرادات الدولة عن نفقاتها.

والأمن المائى يعنى توفير المياه للمواطنين- بالضمان والجودة- التى تكفى لاحتياجاتهم واحتياجات الرى والصناعة عبر الزمان والمكان.

ان موضوع مياه النيل قد قفز مؤخرا إلى قمة القضايا المتداولة على امتداد دول حوض النيل على أثر الأزمة التى ثارت بين دول المنبع- أثيوبيا وأوغندا وتنزانيا والكونغو الديموقراطية ورواندا وبورندى- ودول المصب - مصر والسودان- حول الحصص المقررة لدول الحوض .

والجدير بالذكر أن الإيراد السنوى للحوض هو ٨٤مليار متر مكعب

يتم توزيعه وفقا لاتفاقيات ١٩٢٩- ١٩٥٨ التى تنظم الانتفاع بمياه النيل على النحو التالى٥٥.٥مليار متر مكعب هى حصة مصر و ١٨.٥ مليار متر مكعب هى حصة السودان ومن ثم يتبقى فقط ١٠ مليار متر مكعب هى نصيب جملة دول المنبع. الأمر الذى دفع حكومات دول المنبع إلى المطالبة بمراجعة هذه الاتفاقيات وفى ظل هذه الظروف الجديدة فان الامن المائى المصرى فى خطر شديد

مفهوم الامن الغذائى

يقصد يه توفير غذاء متوازن يكسب الفرد القدر ة على العمل المنتج المثمر لمدة ٨ ساعات متواصلة.

ان مصر تعانى من فجوة غذائية حيث ان حجم الانتاج الزراعى لا تكفى لتلبية الاستهلاك المحلى

خلاصة القول

ان الزيادة السكانية فى مصر تؤدى الى انخفاض الدخل القومى وانخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض مستوى التغذية وتدهور المستوى الصحى وضعف الانتاجية وانخفاض مستوى الدخل القومى .

## استراتيجية الأمن الغذائي المصرى- الغاية والأهداف

إن أي إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي لابد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستديمة غاية لها وتحديد هذه الغاية ينطلق من

معرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي العربي والرغبة في إيجاد حل جذري ودائم لها.

والارتفاع المتزايد لعدد السكان، ومحدودية الموارد الطبيعية الزراعية وسوء استخدامها، وضعف الإنتاجية الزراعية، كلها عوامل فاقمت من مشكل الغذاء وزادت من الفجوة الغذائية والتبعية الاقتصادية ، وهو ما جعل الخيار الإستراتيجي للخروج من المأزق يستوجب تحقيق تنمية زراعية مستديمة، إذ تشير الإحصائيات إلى تضاعف عدد السكان في فترة تقل عن ربع قرن وتولّد عن هذا الانفجار الديمغرافي ضغط على النشاط الاقتصادي، فأصبح بموجبه غرض الإنتاج الغذائي عاجزا عن تلبية الطلب المتزايد على المواد الغذائية أضف إلى ذلك أن تزايد السكان وما يتطلبه من مجالات طبيعية للسكن ولبقية مرافق الحياة الأخرى ينمّي محدودية الموارد الطبيعية، وهو ما يزيد من تفاقم العجز عن توفير الغذاء فالمساحة الصالحة للاستغلال الزراعي تشكل نسبة ١٤.١% من المساحة الكلية وتمثل النسبة المزروعة من الأراضي الصالحة للزراعة لعام ٢٠٠٠ حوالي ٤٧%، كما أن محدودية وسوء استغلال الموارد المائية يجعلها عاجزة عن مواكبة الطلب المتنامي لسد احتياجات السكان من الماء، فإجمالي الموارد المائية لا يستخدم إلا نصفها فقط لمختلف الأنشطة والأغراض الفلاحية والصناعية والبشرية.

من جهة أخرى فإن ضعف المستوى التقني للعمالة الزراعية وعدم التحكم في التكنولوجيا الزراعية، يعد من العوامل التي حدّت من فعالية القطاع الزراعي في مواجهة العجز الغذائي.

في ضوء ما سبق يمكن القول إن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة الإنتاجية فى الزراعة يمثل المدخل الأساسي لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي ويتطلب تحقيق ذلك تعزيز القدرة العربية عن طريق التكامل والتنسيق بين السياسات التنموية في البلدان العربية خاصة في الميدان الزراعي، وعبر تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات البحوث الزراعية وتوظيفها لصالح التنمية الزراعية العربية.

ومن هنا فإن غاية إستراتيجية الأمن الغذائي يمكن إجمالها في "تعزيز جهود تحديث الزراعة وتنمية قدرتها الإنتاجية والتنافسية، وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة في إطار متكامل وهذا ما يمكن التعبير عنه بتحقيق التنمية الزراعية المستديمة.

## اهداف استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائى

**إن تحقيق هذه الغاية يستوجب توجيه التنمية الزراعية لتحقيق الأهداف التالية:**

**الهدف الأول**

**زيادة الإنتاج الزراعي كمّا وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية، خاصة أن هذا الأخير في ازدياد مطرد بفعل عوامل نذكر منها:**

- **زيادة عدد السكان أو النمو الديمغرافي فحجم الاستهلاك من المواد الغذائية يتزايد بازدياد عدد السكان وبالتالي فإن الإنتاج الزراعي ينبغي أن يواكب الزيادة الحاصلة في عدد السكان تفاديا لحصول عجز غذائي.**
- **ارتفاع مستوى دخل الأسر**

**ينعكس النمو الاقتصادي في زيادة دخل الأسر كما أن تشجيع الاستثمار من شأنه أن يتيح للأسر دخول إضافية، وهو ما يشجع هذه الأسر على زيادة حجم استهلاكها من المواد الغذائية حيث تفيد بعض الإحصائيات أن مرونة الإنفاق على الغذاء بالنسبة للدخل في البلدان التي قطعت شوطا في طريق النمو تصل إلى ٠.٦%، وهو ما يعني أن**

الزيادة في الدخل بنسبة ١٠% تنجر عنها زيادة في الإنفاق على الغذاء بمقدار ٦% ٧ وهي نسبة لا يستهان بها.

- التحضر

ينجر عن الهجرة المتزايدة للسكان نحو المدينة زيادة في حجم الاستهلاك من المواد الغذائية، وذلك نظرا لما توفره المدينة من فرص للعمل ومن قنوات تسهل الحصول على الغذاء.

الهدف الثاني

تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الزراعية، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري

الهدف الثالث

تنمية التجارة البينية العربية والقدرات التسويقية في مجال السلع الزراعية والخدمات توجهاً نحو إقامة سوق عربية مشتركة.

**الهدف الرابع**

**الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان الريفيين عبر تحسين دخولهم الاقتصادية وجعل المرأة الريفية تضطلع بدورها في التنمية الزراعية.**

**إن تحقيق هذه الأهداف يستلزم التركيز على الأمور التالية:**

**١. تعزيز التكامل الاقتصادي العربي خاصة في الميدان الزراعي.**
**٢. تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية.**
**٣. توفير الظروف المناسبة للتمويل والاستثمار في الميدان**
**٤. الزراعي.**

## وسائل تحقيق الأهداف الاستراتيجية

**أولا- تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي**

**لا يمكن للأهداف الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي العربي أن تتحقق إلا عن طريق إيجاد وتعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، خاصة أن الوطن العربي يمتلك الشروط الضرورية لتحقيق هذا التكامل (تكامل الموارد الإنتاجية الزراعية، عدم تباين مستويات النمو الاقتصادي، وحدة اللغة والتاريخ والدين)**

هذا بالإضافة إلى ما سيحققه هذا التكامل من ميزات اقتصادية هامة تعود بالنفع على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية وعلى المستوى المعيشي لسكانها.

فما سيبعثه التكامل الاقتصادي الزراعي العربي من تنسيق بين الخطط وسياسات التنمية الزراعية ومن دعم للتخصص الإنتاجي بين هذه الدول (حيث تختص كل دولة في إنتاج المواد التي تتمتع فيها بميزات نسبية وتستورد تلك التي لا تتمتع فيها بالميزة النسبية من الدول الأخرى)، سيكون له الأثر الإيجابي في إعادة توزيع وتخصيص الموارد الإنتاجية بالشكل الذي يخدم التنمية الزراعية في الدول العربية كما أنه سيؤدي إلى جعل المنتج العربي أكثر قدرة على المنافسة

ثانيا- تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا

يعتبر تحسين أداء القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية هدفا إستراتيجيا لتحقيق الأمن الغذائي ، ويتمثل السبيل إلى تحقيق هذا الهدف في تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية عن طريق الاهتمام بالتقدم العلمي وما يفتحه من آفاق واسعة لتطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل، كتطوير كفاءة استغلال المساحات الزراعية المتوافرة وتوسعها وتحسين استخدام التقاوي (بذور القطن والقمح والفول ونحوها) والبذور المحسنة واختيار التركيب المحصولي

والدورة الزراعية بالصورة الأكثر ملاءمة، والتوسع في الميكنة الزراعية وتبني أساليب الري الحديثة وتطوير الأصول الوراثية باستخدام التقانة الحيوية والهندسة الوراثية والتقنيات الكيماوية.

إن تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني، يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث العلمية خاصة في الميدان الزراعي ورغم إدراك ما للأساليب العلمية والتقنية المتطورة من أهمية في تحقيق التنمية الزراعية فإن جهودها لاتزال عاجزة عن الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية واستخدامها بشكل يسمح بالانتقال من حالة العجز والاستيراد إلى حالة الوفرة والتصدير. فالتوسع الرأسي في المساحات المزروعة بواسطة تكثيف الإنتاج عن طريق استخدام التقنية لم يتطور إلا بنسبة متواضعة، خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل ذات العلاقة بالأمن الغذائي كالحبوب واللحوم والألبان.١٣ وتفيد الإحصائيات أن مساهمة التوسع الرأسي للإنتاج لم تتجاوز ١٥% من مجمل الإنتاج خلال السنوات العشر الماضية

ثالثا- تشجيع التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي ، والدور الذي قد يلعبه في تحقيق الأمن الغذائي فإنّ حظّ هذا القطاع من الاستثمار في هذه البلدان لا يزال ضعيفا إذ لم تتجاوز نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في بداية

الثمانينات ٧,٥% في المتوسط. فبالرغم من تطور حجم الاستثمارات الإجمالية إلا أنّ الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية قد انخفضت من ١٣,٩% في الفترة الأولى إلى نحو ٩,٣% في الفترة الثانية١٧ وبالتالي فإنّ حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي لا يتناسب مع الأهمية الإستراتيجية للقطاع سواء من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديموجرافي أو من حيث القوة البشرية العاملة التي يحتضنها أو من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما قد يفسر تفاقم العجز الغذائي

رابعاً:-التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

إن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي يعد أهم وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستديمة وحل المشكل الغذائي في الوطن العربي. ومقومات هذا التكامل متوافرة في الأقطار العربية، فهنالك موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة نسبيا وغير مستغلة استغلالا كاملا يمكن بواسطتها تحقيق تنمية اقتصادية زراعية شاملة وبمعدلات عالية.

كما أن هذا التكامل سيحدث تغييرات هيكلية في الزراعة العربية، فسعة السوق العربية ستمكن من تحقيق كفاءة اقتصادية للوحدات الإنتاجية الزراعية في ظل الاقتصاد الدولي الذي ستقوم على تنظيميه منظمة التجارة الدولية، خصوصا أن اتفاقية الجات قد خفضت القيود الجمركية وأزالت الحواجز غير الجمركية، وبذلك فإن التكامل الاقتصادي

الزراعي العربي -إن تحقق- سيزيد الكفاءة التنافسية للصادرات الزراعية العربية، وسيساعد الدول العربية على زيادة التبادل فيما بينها في مجال السلع الغذائية، خاصة أن هذا التبادل لا يزال ضعيفا جدا رغم إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودخولها مرحلة التنفيذ مطلع عام

وتعد المنطقة التجارية الحرة التي تقضي بخفض الرسوم الجمركية والضرائب تدريجيا في غضون ١٠ سنوات إلى أن تصل الصفر، خطوة في الاتجاه الصحيح لتحقيق التعاون العربي، إلا أن دورها في تحقيق هذا الهدف لا يزال محدودا للغاية خاصة فيما يتعلق بالتبادل العربي للسلع الزراعية، فقد أتاح برنامجها التنفيذي مبدأ الاستثناء لبعض السلع الزراعية وعدم تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل عليها خلال فترات زمنية محددة، وهو ما اتفق على تسميته بالرزنامة الزراعية، إذ لكل دولة عضو الحق في إدراج عشر سلع زراعية ضمن الرزنامة ولفترة لا تتجاوز ٤٠ شهرا، وهو ما مكن ١١ دولة عضوا من إدراج ٣٠ سلعة زراعية ، الأمر الذي يفسر إخفاق المنطقة في تحقيق التبادل التجاري الحر للسلع الزراعية بين الدول العربية.

**خامساً:- إعطاء الأهمية الكافية للبحوث العلمية الزراعية**

**إن إعطاء الأهمية الكافية للبحوث العلمية الزراعية من حيث التشجيع والاستثمار يعد من أهمّ الوسائل لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي وذلك لما تتمتع به هذه البحوث من قدرة على القيام بالوظائف التالية:**

**١. التحديد الموضوعي والمتعقل للأهداف الإستراتيجية المتعلقة بنوعية التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الزراعي أو تلك التي ينبغي ابتكارها لاستخدامها والآليات والنظم الزراعية الكفيلة بضمان استغلال أمثل للموارد الزراعية وجعلها تستجيب للاحتياجات المتزايدة للمستهلكين.**

**٢- توليد فيض مستمر من تكنولوجيات جديدة متوائمة مع الاحتياجات المتجدّدة للمجتمع المتطور خاصة فيما يتعلّق بالإنتاج والإدارة والتسويق في الميدان الزراعي.**

**٣- بلورة نظم إنتاج متكاملة ومتطوّرة أي تكامل البحوث التي تعالج العمليّات الإنتاجية وتبلورها إلى نظام إنتاجي أو نظام مزرعي كامل لسلعة زراعية معينة أو منطقة معينة وهو ما يستدعي تضافر وتكامل الجهود بين مختلفي الباحثين والمرشدين الزراعيين والمنتجين المزارعين**

سادساً:-

إعادة تخصيص ما هو مشتغل منها وتوجيهه من الاستخدام المحصولي الأقل كفاءة إلى الاستخدام المحصولي الأكثر كفاءة فتحقق بذلك التجارة الخارجية للأنشطة التي تتطلبها التنمية الاقتصادية وتتوفر بعض الموارد الأساسية كالموارد النقدية باعتبارها مصادر تمويل. ومما يثبت أيضا عدم تكافؤ التبادل التجاري العربي مع العالم الخارجي كون دول المغرب العربي (خاصة المغرب والجزائر وتونس) لا تزال عاجزة عن كسب رهان التبادل التجاري مع المجموعة الأوروبية فصادراتها من المواد الغذائية تتعرض للكثير من القيود والإجراءات

سابعًا:-تطوير وتعميق علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

إن الحل الدائم لمشكلة الأمن الغذائي يتطلب مبادرات أو إشكال أخرى للعلاقات تجعل التبادل بين الوطن العربي والعالم الخارجي لا يقتصر على الشكل البسيط وإنما يتعداه ليتميز بالتنوع والتوازن، فتنمية الإنتاج العربي تتطلب الاستيراد (منتجات أولية، منتجات تكميلية...) الذي يؤدي بدوره إلى التصدير المتنوع وفي هذا الإطار فإنّ تعميق التعاون مع العالم الخارجي خاصة التعاون العربي-الأوروبي٢٢ يصبح أمرا أساسيا وذلك لما يوفر من إمكانيات لزيادة التبادل التجاري بين المنطقتين فالتجاوز والتكامل الاقتصادي وتداخل التاريخ والمصالح المشتركة عوامل

تشجع على المضي قدما في هذا الاتجاه.

إن حالة التشتت التي تعيشها البلدان العربية وما ترتب عنها من غلبة الطابع القطري في العلاقات التي تربطها بالمجموعات والتكتلات الاقتصادية من أهم العوامل التي حالت دون خلق مناخ ملائم للتبادل المتكافئ بينها وبين هذه المجموعات، فمن الصعب على أية دولة لديها إمكانيات للتصدير أن تستخدمها إذا لم تكن أسواقها أكيدة نسبيا وأسعارها مناسبة خاصة إذا كان استخدام هذه الإمكانيات يحتاج إلى استثمارات مالية وبشرية مكلفة وهو ما يثبت من جديد أنّ التكتل الاقتصادي العربي أمر ضروري لتعزيز التبادل التجاري مع العالم الخارجي وجعله أكثر تكافؤا واتزانا خاصة فيما يتعلق بالسلع الزراعية حيث تفيد الإحصائيات أنّ الصادرات الزراعية في الدول العربية لعام ١٩٩٩ قد انخفضت بنسبة ٣,٧% مقارنة بالعام السابق إذ بلغت حوالي ٦,٥ مليار دولار. أمّا الواردات الزراعية العربية فقد بلغت خلال عام ١٩٩٩ ما قيمته ٢٥,٨ مليار دولار .

إنّ التفاوت الكبير بين قيمتي الصادرات والواردات الزراعية العربية خير دليل على أن الدول العربية لم تتحكم بعد بالعوامل المحددة لتجارتها الخارجية الزراعية خاصة وأنّ تنشيط هذه التجارة يعدّ أهمّ الروافد الأساسية للنشاط التنموي سواء على صعيد تشغيل الموارد الاقتصادية العاطلة أو

**كل ما سبق سيكون له مردود اقتصادى غير عادى على الاقتصاد المصرى بما يؤدى فى النهاية الى تقليل الفجوة الغذائية ويساهم بشكل فعال فى علاج الأزمة**

## المصادر والمراجع:

- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٣٠، ١٩٩٨.
- الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه منصور الراوي
- منتدى الفكر العربي، الأمن الغذائي العربي، عمان، ١٩٨٦.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢
- الأمن الغذائي في البلدان العربية – محمود علاية وآخرون
- السياسات الزراعية في البلدان العربية، منى رحمة
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠١، ص ٣٩.
- جامعة الدول العربية والتجمعات الإقليمية العربية محمد المختار ولد مليل
- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠٠٠
- مشكلة الغذاء في الوطن العربي– عبد القادر الطرابلسي

- دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم ١٣

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠ و٢٠٠١

- أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك -خالد تحسين علي

- الأمن القومي العربي من منظور اقتصادي- سعيد عبد الخالق

- مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في الدول النامية- يعقوب سليمان

- التحليل الجغرافي لدرجة الاكتفاء الذاتي وحجم فجوة الغذاء في الوطن العربي- عباس فاضل السعدي

- بحث للباحث : أحمد عبد الرحمن حمتاي - باحث في الشؤون الأمنية والإستراتيجية تشاد – أنجمينا

- المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر الموسم الثقافي لشهر رمضان محاضرة بعنوان الأمن الاجتماعي والعولمة للدكتورة فائزة الباشا

- المشكلة السكانية والامن القومى والمائى والغذائى فى مصر - د.محمد حجازى شريف

- العرب اليوم - فتحي خطاب
. الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية - عبد الرحمن أبو عرفة ٢ .
الأطماع الاسرائيلية في مياه جنوب لبنان ابراهيم أحمد ابراهيم
. مشكلة المياه في اسرائيل بين الادعاء والاعتداء محمد الصواف ٤ .
موارد المياه في الشرق الأوسط (صراع أم تعاون) د.منصور العادلي
. نقل مياه النيل إلى اسرائيل أحمد المصري
. المياه العربية في دائرة الخطر -حسام شحاتة -معهد الأرض للدراسات الفلسطينية
. جريدة القبس الكويتية ١٩٩٠/١/٢١ .
. امكانيات تدعيم الأمن المائي العربي، د. حمدي عبد الرحمن بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة: ديسمبر ١٩٩١،
. فجوات في الأمن القومي الاسرائيلي حتى عام ٢٠٠٠، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- أمين هويدي
-مجموعة مقالات - مقال لأسامة غيث - الأسبوع المصرى